«نخيل العقارية» تعتزم طرح 6 مشاريع تجارية في دبي

دبي ـ العربية.نت: كشف رئيس مجلس إدارة شركة نخيل العقارية علي راشد لوتاه، أن الشركة تعتزم طرح 6 مشاريع تجارية جديدة في دبي على شكل مراكز تسوق ومحال تجزئة لخدمة التجمعات الجديدة ضمن المشاريع التي سيتم إنجازها خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة.

وبين أنه سيتم تطوير هذه المشاريع من خلال موارد الشركة الذاتية والمجمعة عن طريق العوائد التي تجنيها من رسوم الخدمات والإيجارات وعمليات التحصيل للدفعات المترتبة على المستثمرين مقابل الأراضي والوحدات العقارية المبيعة مسبقا، أو من خلال تمويل تجاري في حال تم الحصول عليه بسعر مناسب.

وشدد لوتاه على أنه ليس لدى «نخيل» التي تتخذ من دبي مقرا لها أي تصور أو تفكير لبيع أصول عقارية تملكها في الوقت الراهن، نافيا في الوقت ذاته أن تكون الشركة قد ألغت أو تعتزم إلغاء مشاريع تطويرية.

وأكد رئيس «نخيل»، في حوار مع إحدى الصحف الإماراتية أن الشركة لا تجري أي مفاوضات أو نقاشات مع جهات مصرفية لترتيب قرض مجمع أو تمويل في الوقت الراهن، وأن الدخول في مثل هذه الأمور، في حال ثبت وجود حاجة له، سيكون في الوقت المناسب الذي تراه الشركة.

وأشار إلى أن استئناف شركات المقاولات الأعمال الإنشائية في مشاريع «نخيل» التطويرية والحصول على موافقة أكثر من 91٪ من إجمالي مطالبات الدائنين التجاريين بالإضافة إلى سداد 3,9 مليارات مليار درهم من أصل 4 مليارات درهم يعد تأكيدا على عودة مياه الشركة إلى مجاريها.

وأوضح لوتاه أنه تم الاتفاق مع شركائنا المقاولين على سداد المطالبات المستقبلية خلال 60 يوما من تاريخ تقديم المطالبة، مؤكدا أن هذا الاتفاق لم يكن ليرى النور لولا الدعم الذي تلقته «نخيل» من حكومة دبي.

واشار إلى أنه تم الأخذ في الاعتبار، خلال مفاوضات الشركة مع المقاولين، الظروف التي يفرضها الوضع العام للسوق المحلي من حيث تكلفة أسعار البناء وتراجع المواد الأساسية والتي تشكل محورا مهما بشأن إعادة تسعير تنفيذ المراحل المتبقية من المشاريع الآنية، والجدير بالذكر أنه تم الاتفاق حول جدول الدفعات الآجلة مع المقاولين وذلك بالاعتماد على ربطها بنسب الإنجاز.

ووصف لوتاه مواقع مشاريع «نخيل» قيد التطوير ضمن خطتها قصيرة الأمد بخلية النحل في ظل عودة الحياة ودورة العمل إلى طبيعتها السابقة، حيث يعمل في هذه المواقع أكثر من 9000 عامل، وهذا العدد مرشح للارتفاع حسب متطلبات العمل وتسارع وتيرته مع مرور الزمن لإنجازها في الوقت المقرر.

وكشف أن «نخيل» ستقوم بتسليم نحو 7677 وحدة عقارية حتى الأشهر الأولى من العام المقبل، 2012 والذي يصادف الانتهاء من خطة تنفيذ هذه المشاريع، وذلك ضمن الجدول الزمني الجديد لتنفيذ المشاريع قصيرة الأمد الذي تتراوح مدته بين 12 و18 شهرا وفقا لخطة إعادة الرسملة التي وصلت إلى مراحلها النهائية.

وأضاف «نخيل تركز حاليا على إشراك المقاولين في مشاريع على المدى القصير، وسيتم الانتهاء من بعض المشاريع على المدى القصير في 2011 ونحن نتوقع أن يتم تسليم جميع المشاريع على المدى القصير في وقت مبكر من منتصف عام 2012».

وكشف لوتاه، أن الشركة نجحت في الحصول على موافقة أكثر من 91٪ من الدائنين التجاريين ضمن خطة إعادة الهيكلة، وأنه يجري حاليا تقييم ودراسة مطالبات أخرى إضافية للوصول إلى نسبة النصاب المحددة والبالغة 95٪، للبدء بإصدار 60٪ من مطالبات الدائنين على شكل سندات بفائدة 10٪ تدفع بشكل نصف سنوي خلال الربع الأول من العام الحالي 2011، كما أنجزت الشركة سداد ما يزيد على 3,9 مليارات درهم نقدا من أصل 4 مليارات درهم.

وبين أنه ليس لدى «نخيل» أي تصور أو تفكير لبيع أصول عقارية تملكها في الوقت الراهن، نافيا في الوقت ذاته أن تكون الشركة قد ألغت أو تعتزم إلغاء مشاريع تطويرية، ولكنها بصدد إطلاق ستة مشاريع تجارية جديدة على شكل مراكز تسوق ومحال تجزئة لخدمة التجمعات الجديدة ضمن المشاريع التي سيتم إنجازها خلال الأشهر المقبلة، ومنها «جميرا سنتر» وتوسعة وتحسين كل من «ابن بطوطة مول» و«دراغون مارت».

وأضاف أن نسبة البيع في المشاريع التي تخضع لخطة قصيرة الأمد يبلغ 100٪، أما على صعيد المشاريع ذات الأجل الطويل، فهي في طور النظر والدراسة، ولكنها ستنتقل إلى مرحلة أكثر فاعلية بعد الانتهاء من المشاريع ذات الأولوية.

«دبي العالمية»: ليس هناك ضغط من حكومة دبي لبيع أصول

دبي ـ رويترز: قال أنيل واتس مدير العمليات في موانئ دبي العالمية انه «ليس هناك ضغط» من حكومة دبي على الشركة المتخصصة في تشغيل الموانئ لبيع أصولها من أجل سداد ديون.

وقال واتس للصحافيين على هامش مؤتمر في دبي «ليس هناك ضغط من دبي لنبيع أصولا. لسنا مجبرين على فعل أي شيء».

وقالت موانئ دبي العالمية العام الماضي انها تعتزم بيع عملياتها في استراليا لشركة الاستثمار المباشر سيتي انفراستراكتشر انفستورز في صفقة بقيمة 1,5 مليار دولار في إطار سعيها لخفض ديونها.

وقال واتس «كان هذا قرارا يتعلق بالعمل»، ولم يخض في تفاصيل.

الشطي: توقعات بارتفاع أسعار المنتجات البترولية خلال 2011

توقع الخبير النفطي محمد الشطي ارتفاعا في الأسعار العالمية للمنتجات البترولية سيشهده العام الحالي بسبب زيادة الطلب العالمي عليها بموازاة انخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة من هذه المنتجات لأسباب عدة. وقال الشطي لـ«كونا» ان السوق النفطية العام الحالي تعد سوقا قوية تدعمها التوقعات بارتفاع الطلب وبدء انخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» في وقت تدعم حالة عدم الاستقرار لاتجاه الأسعار التصاعدي. واستعرض أسبابا أخرى لتوقعات ارتفاع اسعار المنتجات البترولية في الفترة المقبلة مثل التوقف عن إنتاج ما يقارب مليون برميل يوميا من الطاقة التكريرية لبعض المصافي في أوروبا بسبب برامج الصيانة فيها فضلا عن انخفاض مخزون الجازولين منذ شهر أكتوبر الماضي لتعويض نقص المعروض وهو ما عزز أسعار الجازولين. وأوضح ان الفائض العائم من المنتجات البترولية النظيفة خصوصا المنتجات المتوسطة انخفض بمقدار 75 مليون برميل العام الماضي كما تم إغلاق العديد من المصافي في اوروبا والولايات المتحدة الأميركية بسبب خسائرها ما أسهم في تناقص المعروض من الجازولين مع نهاية العام الماضي في تلك الأسواق. وذكر ان الإضرابات العمالية التي شهدتها فرنسا العام الماضي جعلت المصافي تعمل بأقل من طاقتها التصميمية بمقدار 600 ألف برميل يوميا لتنخفض قدرتها الإنتاجية الى 1,3 مليون برميل يوميا فقط. وأشار الشطي الى ان مكاسب اسعار النفط الخام فاقت مكاسب اسعار المنتجات البترولية العام الماضي وهو ما ظهر جليا في مستوى هوامش أرباح المصافي التي أظهرت تحسنا طفيفا مقارنة مع العام الماضي. واعتبر من بين الأسباب التي قيدت مقدار التحسن هو الفائض العائم من المنتجات البترولية والفائض من طاقة التكرير متوقعا استمرار وتيرة التحسن العام الحالي بناء على ارتفاع الاستهلاك، خصوصا في الاسواق الواعدة وبمعدلات تفوق التوقعات. وقال الشطي ان دخول عدد كبير من المصافي في العالم برامج الصيانة في الربعين الأول والثاني هذا العام من شأنه دعم الأسعار بصفة عامة، مبينا انه مع بداية العام الحالي أظهرت هوامش أرباح المصافي تحسنا مدعوما بارتفاع الطلب في فيتنام واندونيسيا لمنتج الديزل.

وعن معدل تشغيل المصافي ذكر انه انخفض في آسيا من المعدلات العالية التي كانت في عام 2005 عند 90٪ الى 79٪ خلال عام 2009 متوقعا ان يشهد معدل التشغيل تحسنا وارتفاعا في السنوات المقبلة مدعوما بتعافي الاقتصاد العالمي وتحسن مستوى الطلب العالمي. وبالنسبة الى سوق الغاز المسال قال الشطي انه مع المشاريع المتوقعة فإن صادرات الخليج العربي من الغاز المسال لن يتم استيعابها في آسيا وسينتهي بها المطاف بعيدا عن الأسواق الآسيوية الى أوروبا والأميركيتين خلال السنوات المقبلة.

شركات دولية ووطنية تسيطر على مخزون النفط

اشار خبراء في قطاع النفط العالمي ان هناك اندماجات كبيرة بين مؤسسات نفطية دولية واخرى مملوكة للدولة، مشيرين الى ان هذا الاندماج سيكون له على المدى البعيد تأثيرات لا يمكن توقعها. فقد كان هناك زمن تسيطر فيه الحكومات على مخزونات النفط، عندما بدأت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) بالظهور انتبه العالم الى اهمية شركات النفط الوطنية التي تمتلك اليوم معظم مخزونات العالم. وقد تمكنت الشركات الوطنية من الاستفادة من قدرات الشركات العالمية بفعل فرض شروطها، ودفع ذلك تلك الشركات الى التطور مع الوقت بحيث باتت تمتلك خدمات متكاملة، وبرز بالتالي دورها كما في روسيا والصين، ولكن أيان ارمسترونغ من شركة بريون دولفين الاستشارية المالية اشار الى سبب ظهور شركات بين الطرفين قائلا: الشركات الوطنية الصينية والروسية تنتج الكثير من الأموال، ولكن المشكلة انهم يعجزون عن استثمارها بالسرعة الكافية لذلك يقومون بالاستعانة بطرف ثالث. وبالفعل فان اثار هذه الشركات بدأت تظهر للعيان مثلا باتت شركات برازيلية تحتل المرتبة الرابعة في العالم على صعيد خبرات التنقيب تحت البحر، اما بترونوس الماليزية فهي من بين اكبر شركات انتاج الغاز المسال في العالم.

اما شركة «CNPC» الصينية فقد تمددت في كازاخستان وافريقيا، وكذلك «سينوك» الصينية الحكومية التي دخلت مجال الاستثمار في كندا وحتى في ولاية تكساس الاميركية.

ولكن هذه الشركات تمتاز بانها تنافس الشركات العالمية ولكنها تتعاون معها في الوقت عينه كما يحصل مع «ايني الايطالية». وفي هذا السياق قال كلوديو ديسكالزي مدير العمليات في ايني بحديث لبرنامج «اسواق الشرق الأوسط CNN»: الشركات الصينية مملوكة للحكومات لكنها قوية ومستقلة ولديها قدرات مالية ولذلك نقوم بشراكات معها.

اما شكري غانم امين لجنة ادارة المؤسسة الليبية للنفط فقال هناك توجه للدمج بين الشركات الوطنية والعالمية وبعض الشركات الوطنية باتت مطروحة في البورصات وهناك تعاون متزايد بين الجانبين سيظهر في السنوات العشر المقبلة.

دراسة: مشكلات تعترض إصلاحات سوق العمل في البحرين

الأجانب هم الخيار الأمثل لسوق العمل في البحرين

المنامة ـ أ.ف.ب: كشفت دراسة ان إصلاحات سوق العمل التي تهدف الى خفض العمالة الأجنبية في البحرين مازالت تعترضها مشكلات، مشيرة الى استمرار زيادة الطلب على اليد العاملة الأجنبية.

وقالت الدراسة التي أعدتها ونشرتها إحدى الصحف البحرينية ان العمال الأجانب مازالوا «خيارا مفضلا لأرباب العمل لأنهم أقل كلفة من البحرينيين».

ونسبت الدراسة هذا الوضع الى ان «فجوة الأجور اتسعت بين العاملين الأجانب والبحرينيين من 100 دينار لدى بدء التطبيق العملي لمشروع الإصلاحات في 2006 الى 240 دينارا».

ونقلت الصحيفة عن اقتصادي بحريني قوله ان «فجوة الرواتب تعود الى ان الرسوم لم ترفع بالمستوى المؤثر بحيث يغير من التكلفة وبالتالي يغير من سلوك رجال الاعمال».

وبدأت البحرين قبل سنوات إصلاحات طموحة لسوق العمل بهدف الحد من الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية والقضاء على البطالة بين البحرينيين التي بلغت نسبتها 3,6٪ في سبتمبر 2010 مقابل 4,1٪ في سبتمبر 2009، وفق أرقام نشرها الجهاز المركزي للمعلومات. وقد أصدرت اعتبارا من 2006 تشريعات أنشئت بموجبها «هيئة تنظيم سوق العمل» وصندوقا للعمل (تمكين).

كما ألغت نظام الكفيل في 2008 وفرضت رسوما شهرية على أرباب العمل تبلغ 10 دنانير بحرينية (26 دولارا) تذهب لصندوق العمل لتدريب وتأهيل البحرينيين في وظائف ذات قيمة مضافة وأجور مجزية. وأصدرت البحرين في 2008 قانونا للتأمين ضد التعطل فريد من نوعه في البلدان العربية يتم تمويله من الشركات والوزارات بنسبة 1٪ عن كل عامل وموظف.

ويقضي هذا القانون بصرف رواتب للعاطلين عن العمل قبل حصولهم على أي وظيفة.

كما دشنت برامج لتوظيف العاطلين من الجامعيين استهدف تأهيل خريجي الجامعات العاطلين عن العمل.

وقال الاقتصادي الذي لم تكشف الصحيفة اسمه ان «القطاع الخاص مازال يفتقد لأي حافز لتطوير الإنتاجية» التي «ما تزال تمثل مشكلة كبرى تواجه مشروع إصلاح سوق العمل»، على حد قوله.

وتابع ان «مشكلة التستر التجاري او ما يعرف في البحرين بتأجير السجلات ومشكلة استخدام عمال غير شرعيين تمثلان ضغوطا كبرى على صغار رجال الاعمال وتدفعهم الى الخسارة».

ويشير هذا الخبير بذلك الى الاحتجاجات التي يقوم بها بعض رجال الاعمال الصغار والمتوسطين للمطالبة بالقضاء على ظاهرة تأجير السجلات والعمالة السائبة.

ونقلت الصحيفة عن الخبير قوله «بالنسبة لأولئك الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم ويلتزمون القانون، فإن ظاهرة تأجير السجلات تنافسهم بشكل غير عادل بل وتنهكهم الى ابعد الحدود». وأكدت الدراسة التي نشرتها الصحيفة في ملف خاص عن سوق العمل ان «3 قطاعات اقتصادية هي الإنشاءات، تجارة الجملة والتجزئة والصيانة» هي «الأسرع نموا في سوق العمل في البحرين». وأوضحت ان هذه القطاعات «وفرت حوالي 16 ألف وظيفة في 3 اشهر ذهبت غالبيتها الساحقة للعمال الأجانب».

وكانت البحرين بدأت إصلاحاتها بعد ان حذرت دراسة من ان عدد العاطلين عن العمل سيرتفع الى 70 ألفا في 2014 ما لم يتم إجراء إصلاحات اقتصادية وإصلاح لسوق العمل وإصلاح للتعليم.

«دايملر»: نجاح السيارات الكهربائية مرهون بدعم ألمانيا

شتوتغارت ـ د.ب.أ: أعرب رئيس مجموعة دايملر الألمانية للسيارات ديتر تسيتشه عن اعتقاده بأن نجاح السيارة الكهربائية مرهون بدور الدولة في المساعدة في جهود جذب العملاء لهذا النوع من السيارات. وفي مقابلة مع مجلة «فيرتشافتس فوخه» الألمانية الصادرة اليوم (الاثنين) قال تسيتشه ان الرغبة والقدرة الشرائية للمستهلكين لن تستطيعا في المستقبل المنظور تغطية التكاليف العالية لهذه السيارات.

وحذر تسيتشه من إمكانية أن تلجأ شركات تصنيع السيارات إلى النزوح من ألمانيا بتقنية السيارات الكهربائية إذا لم تلق هذا الدعم من الدولة. وأضاف تسيتشه: «إذا قالت ألمانيا نحن متنازلون (عن هذه التقنية) فإن من الممكن أن يبحث قطاع صناعة السيارات (لهذه التقنية) عن أسواق في أماكن أخرى، حسنا، وسنفعل نحن ذلك». وتابع رئيس دايملر التي تشتهر بإنتاج سيارات المرسيدس الفاخرة «إذا قالت حكومة ما إنها تعتزم لعب دور رائد في هذا المجال من منطلق المصلحة الوطنية فإن عليها توفير الظروف الإطارية التي تسمح بتطور هذا المجال والذي لن يحدث بدون مكافآت تشجيعية» لاقتناء هذه السيارات. في الوقت نفسه انتقد تسيتشه بشدة الحكومة الألمانية بسبب ارتفاع قيمة دعمها المخصص لقطاع الطاقة الشمسية.

أوباما: الخطاب المرتقب لحالة الاتحاد سيركز على كبح جماح العجز المتزايد

واشنطن ـ د.ب.أ: قال الرئيس الأميركي باراك أوباما ان خطابه المرتقب حول حالة الاتحاد سيركز على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وخلق فرص العمل. ومن المقرر أن يلقي أوباما الخطاب السنوي الرئيسي أمام جلسة مشتركة للكونغرس غدا الثلاثاء في الوقت الذي يتعرض فيه لضغوط متزايدة لإعادة تنشيط الاقتصاد المتعثر في ظل استمرار معدل البطالة أعلى من نسبة 9٪. ووجه أوباما رسالة فيديو على الإنترنت إلى أنصاره أمس الأول قدم فيها نظرة عامة على حالة الاتحاد، قائلا: إن تعافي البلاد يحرز تقدما ولكن ينبغي القيام بالمزيد لإعادة الاقتصاد إلى مساره مرة أخرى. وقال أوباما «تركيزي الرئيسي، سيكون التأكيد على أننا نخوض غمار المنافسة وأننا نحقق نموا وأننا نوفر فرص العمل. ليس الآن فحسب، ولكن في المستقبل أيضا». وأضاف الرئيس الأميركي ان خطابه سيركز أيضا على إيجاد سبل لكبح جماح العجز المتزايد. ومني الديموقراطيون الذين ينتمي إليهم أوباما بخسائر كبيرة في انتخابات نوفمبر ونتج ذلك إلى حد كبير عن شعور الناخبين بالإحباط إزاء حالة الاقتصاد.

خطة المملكة التاسعة تتركز على نشر ثقافة الإبداع والابتكار

الأمير نايف: السعودية تعطي أولوية لرفع تنافسية اقتصادها وتشجيع الاستثمارات

جانب من أعمال منتدى التنافسية الدولي الخامس في السعودية

الرياض ـ أ.ش.أ: أكد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز أن المملكة تعطي أولوية قصوى لرفع تنافسية اقتصادها وتشجيع الاستثمارات السعودية والمشتركة والأجنبية ومنحها العديد من الحوافز والتسهيلات، مشيرا إلى أن أحد المحاور الخمسة الرئيسية لخطة التنمية التاسعة للمملكة للفترة من 2010 إلى 2014 هو تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمنتجات السعودية في الأسواق المحلية والخارجية.

جاء ذلك خلال افتتاح الأمير نايف نائبا عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالرياض منتدى التنافسية الدولي في دورته الخامسة تحت عنوان «الإبداع والابتكار لتنافسية مستدامة والذي تنظمه الهيئة السعودية العامة للاستثمار. وقال الأمير نايف في كلمة له بهذه المناسبة: إن من أهم أهداف خطط التنمية في المملكة العربية السعودية هو التحول إلى مجتمع قائم على المعرفة ونشر ثقافة الإبداع والابتكار، لافتا إلى أن بلاده اهتمت بهذا الجانب كون الابتكار من العوامل الرئيسية لتحسين القدرات التنافسية للدول.

واشار إلى أن تصنيف المملكة قد تحسن في جميع التقارير الدولية ذات العلاقة ببيئة الاستثمار ومنها تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال الذي وضع المملكة في المرتبة الأولى في الشرق الأوسط والـ 11 عالميا من بين 183 دولة.كما أشار إلى أن السعودية تعد من أفضل خمس دول في العالم قامت بإصلاحات اقتصادية خلال الخمس سنوات الماضية.

من جانبه، أكد محافظ الهيئة العامة للاستثمار السعودية عمرو الدباغ أن التدفقات الأجنبية الفعلية للمملكة لعام 2009 حسب «الاونكتاد» بلغت 133 مليار ريال ليصبح إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمملكة 552 مليار ريال ساهمت في إيجاد 375 ألف وظيفة بإجمالي أجور ورواتب سنوية تبلغ 29 مليار ريال، مشيرا إلى أن السعوديين يشغلون من بين هذه الوظائف أكثر من 100 ألف وظيفة فيما بلغت المبيعات السنوية للمشاريع التي تحتوي على رؤوس أموال أجنبية 395 مليار ريال ومشترواتها المحلية السنوية 225 مليار ريال.

وقال الدباغ إن نسبة صادرات الاستثمارات الأجنبية والمشتركة الى اجمالي صادرات المملكة بدون النفط الخام تمثل نحو 57٪ فيما وصلت قيمة الضرائب المدفوعة من قبل رؤوس الاموال الأجنبية في عام 2009 أكثر من 7 مليارات ريال سعودي..مضيفا أن السعودية حققت المركز الـ 11 عالميا وفقا لتقرير سهوله ممارسة أنشطه الأعمال الصادر في عام 2010 الذي يصدره البنك الدولي.

رجل أعمال مصري يحسم صفقة «عمر أفندي» ويشتريها بـ 855 مليون جنيه

القاهرة ـ العربية نت: أخيرا تم حسم أزمة شركة عمر أفندي المصرية، وذلك باستحواذ رجل الأعمال المصري يس عجلان على حصة رجل الاعمال السعودي جميل قنبيط بنسبة 85٪ من أسهم الشركة. ووقع الطرفان عقد الصفقة بصورة مبدئية، وسيتم التوقيع النهائي للعقد في 8 فبراير المقبل. وكانت صفقة عمر أفندي قد أثارت جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية والسياسية بمصر خاصة بعد انسحاب الشركة العربية للاستثمارات والتنمية المصرية عن الشراء خلال الشهرين الماضيين.

وكشفت «العربية للاستثمارات» في بيان لإدارة البورصة المصرية ان مجلس إدارتها وافق على عدم الاستمرار في صفقة شراء عمر أفندي المملوكة حاليا لشركة أنوال. وقال بيان الشركة «العقد السابق التوقيع عليه والمشروط بالفحص النافي للجهالة كأنه لم يكن، النتائج التي انتهت إليها التقارير الخاصة بالفحص النافي للجهالة غير مرضية». الجدير بالذكر ان شركة عمر أفندي تأسست عام 1856 ويبلغ رأسمالها 17 مليون جنيه (الدولار يعادل 5,79 جنيها مصريا) موزعة على 17 مليون سهم وتمتلك نحو 83 فرعا منها حوالي 50 فرعا تمليك. وكان جميل القنبيط قد أكد في تصريح للعربية نت عقب فشل الصفقة ان هذا الأمر وارد في جميع الأحوال وأكد تعهده بعدم السماح بضياع هذه الشركة العملاقة في السوق المصري. واضاف وقتها، لدينا أكثر من مشتر، وصفقة البيع لم تتوقف عند شخص بعينه. وبلغت قيمة الصفقة الجديدة 185 مليون جنيه بالإضافة الى تحمل المشتري سداد الديون عن الشركة والتي يبلغ اجماليها 670 مليون جنيه أي أن قيمة الصفقة الفعلية 855 مليون جنيه.